المتوقع يسير في اتجاهين: الاول أن القيادة الاردنية ربما تكون قد ' أزعجتها' زيارة الوفد الفلسطيني للقاهرة قبل عمان؛ والثاني، أن الملك حسين يرغب ـ خلال زيارته موسكو ـ في أن يستكشف نوايا القيادة السوفياتية ومواقفها تجاه القيادة الفلسطينية، قبل أن يبدأ مسيرة التنسيق، مجدداً، وفي ضوء المعطيات الجديدة» (**المصدر نفسه**).

وقد حددت المنظمة هدفاً لها بعد القمة، على حد قول سليم الزعنون، «هو أن يتحقق التنسيق الرباعي بين دول الطوق على الشكل الذي تمّ في قمة الرباط عام ١٩٧٤؛ والعقبة أمام ذلك هي أن سوريا ترفض الجلوس مع مصر؛ ونحن، في هذه المرحلة، نضطر للعمل على محورين، من أجل هذا التنسيق الرباعي: محور فلسطيني ـ مصري ـ أردني، والآخر فلسطيني ـ أردني ـ سوري» (**الشرق الأوسط**، ٢/١/١٩٨٨).

فهل من تقدم على صعيد المصالحة الفلسطينية ـ السورية ؟

قال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن): «منذ أكثر من سنة، وهناك اتصالات غير معلنة بيننا وبين الاشقاء السوريين... وسوف نكون سعداء أن تعود... العلاقات إلى طبيعتها السابقة لتبنى على الاحترام المشترك والتكافؤ والتكافل. وبطبيعة الحال، ان هذه العلاقة ستقوم على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الطرفين، وعلى التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة» (من مقابلة مع محمود عباس، اليوم السابع، **مصدر سبق ذكره**). وتمّ خلال العلاقة غير المباشرة بين م.ت.ف. وسوريا تبادل الرسائل والمذكرات التي احتوت «عدداً من الاسئلة السورية، وهي تتعلق بالعلاقة مع مصر وكامب ديفيد واللقاءات الفلسطينية ـ الاسرائيلية» (**الشرق الأوسط**، ٢/١/١٩٨٨). وقال الزعنون، ايضاً: «تحمّلنا هذه الاسئلة... [ و ] بيّنا... كيف يجب أن تتم العلاقة السورية ـ الفلسطينية» (**المصدر نفسه**). وأضاف عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف ( أبو اياد ): «اننا، في المنظمة، بانتظار القرار السوري باستقبال وفد فلسطيني على مستوى عال للبحث، بشكل مباشر، في كافة القضايا العالقة» (**الشرق الوسط**، ٤/١٢/١٩٨٧).

ويرى مراقبون ان «الاتصالات بين دمشق وبين قيادة م.ت.ف... ما زالت مستمرة دون أن تحقق أي تقدم ملموس بالنسبة للنقاط المطروحة للمناقشة... [ وقد ] حدد [نائب الرئيس السوري عبدالحليم] خدام هذه النقاط بالآتي:

«أولاً: علاقة م.ت.ف. بالنظام ـ أو الانظمة ـ التي ترفع راية اتفاقات كامب ديفيد... وهذا يعني...: [اولاً] اما اتخاذ موقف مؤيد لوجهة النظر السورية بما يستتبع ذلك وقف الاتصالات الفلسطينية ـ المصرية، واما البقاء في القاهرة واقفال معظم الطرق المؤدية إلى دمشق؛ ثانياً: موقف م.ت.ف. من الاتصالات العلنية، وغير المعلنة، ببعض القوى الاسرائيلية...؛ ثالثاً: موقف م.ت.ف. من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ودور سوريا في ادارة هذا الصراع... لأن الاقتراب من دمشق، أو الابتعاد عنها، مرتبط بضرورة التفاهم المشترك على تفاصيل هذه النقطة» (بلّوط، **مصدر سبق ذكره**).

وجاء الرد الفلسطيني على النقاط السورية اياها، كما يلي: «أولاً: ان منظمة التحرير تتفق مع القيادة السورية في قولها ان النقاط المطلوب الاستزادة في شرحها وتوضيحها هي نقاط مهمة... [و] ان عملية التفتيش عن [الجوامع] المشتركة في فهم هذه المسائل... تتطلب وقفة مواجهة تختصر المسافة والزمن؛ ثانياً: ان م.ت.ف. مستعدة لتشكيل وفد من اللجنة التنفيذية لمناقشة هذه المسائل مع وفد سوري على أن يترك للقيادة السورية أمر تحديد زمان ومكان بدء الاجتماعات المشتركة؛ ثالثاً: ان م.ت.ف. ترى أن توضيح النقاط المطلوبة... يجب أن يتم في اطار المفاوضات المباشرة، لأن ذلك من شأنه أن يعطي العلاقات السورية ـ الفلسطينية ديناميكية جديدة في تخطي العقبات» (**المصدر نفسه**).

وقد فُهم الرد الفلسطيني على أنه تجميد للمبادرة التي قام بها عضو المجلس الوطني الفلسطيني، حسيب الصباغ. وعلى حد قول قيادي فلسطيني: «اذا كنا قد سقطنا في الامتحان الخطي، فان من حقنا أن نطالب بمنحنا فرصة تقديم الامتحان الشفهي» (**المصدر نفسه**).

ولا تزال سوريا تلوح بورقة المنشقين عن